الحال في البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري عند النحاة

Adverbs in "Elbayan fi Ghareeb iarab al-Quran" (The strange declensional cases in The Qur'an) of Ibn al-Anbary in Interpretation of Grammarians

إعدادُ الطَّالبةِ
صفاء رجب فاروق عبد الحافظ
إشراف

الأستاذ الدكتور
صلاح الدين صالح حسنين

الأستاذ الدكتور
جودة مبروك محمد

أستاذا العلوم اللُّغوية بكلية الآداب جامعة بني سويف

المستخلص:

تقوم الدراسة بدراسة وظيفة الحال النحوية وتداخلها مع الوظائف النحوية الأخرى؛ حيث ترصد الدراسة من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري المفردات والجمل القرآنية التي تعددت وجوهها الإعرابية، وتداخلت فيها وظيفة الحال بالوظائف النحوية الأخرى كوظيفة الخبر والصفة والمفعول لأجله والمفعول المطلق والتمييز، والبحث في أسباب هذا التداخل ومحاولة الفصل بين الإعرابات والوجوه المختلفة بترجيح بعضها، وعرض الأراء النحوية والضوابط والأحكام التي وضعها النحاة الأوائل لهذه الوظائف النحوية، ومقارنة الضوابط التي وضعها النحاة القدامى بآراء التوليديين، وما استحدثوه في علوم اللغة. وقد تناولت الدراسة دراسة وظيفة الحال عند النحاة، وبعرض مسائل الحال عند النحاة من خلال كتب التراث؛ لتوضيح البنية الوصفية للحال عند النحاة شكلا ومعنى، وتناولت العلاقة بين الحال وعاملها، والعلاقة بين الحال وصاحبها، و ناقشت الغموض في وظيفة الحال والأمور المشتركة بينها وبين الوظائف الأخرى كالنعت والخبر. وتختم الدراسة بالخاتمة والنتائج للموضوع مقارنة بين الدراستين القديمة والحديثة لوظيفة الحال.

كلمات مفتاحية:

الحال، ابن الأنباري، النحاة

:ABSTRACT

The adverbs in "Elbayan fi Ghareeb iarab al-Quran" (The strange declensional " cases in The Qur'an) of Ibn al-Anbary

The study examines the function of the grammatical adverbs and its interaction with other grammatical functions, where the study monitors through the book of "Elbayan fi Ghareeb iarab al-Quran" to vocabulary and sentences qur'anic, in which the function of the situation overlaps with other grammatical functions, and research the causes of this overlap, and comparing the controls set by the old .sculptors with the opinions of the transformative generations

The study dealt the function of the adverb in the ancients, and issues of the adverb of the ancients, and deals the relationship between the adverb and its factor The relationship between the adverb and its owner, and discussed the ambiguity in .the function of the case

The study concludes with conclusion and results of the subject by a comparison .between the old and the modern studies of the function of the case

.::KEYWORDS Adverb, Ibn al – Anbary, Grammarians

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، ولولا فضلُه ما تمَّ نقصان الأعمال، والصَّلاة والسَّلام على منِ اهتدينا بهديه وسُنته، فسرْنا في طريق العلم أخذًا بحثِّه وطمعًا في هُدي سنته. أمَّا بعد:

فأما عن سبب اختيار كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري موضوع الدِّراسة:

فليس منَ الغريب اختيار كتاب تفسير غريب القرآن، وقد بدأت الحركة اللُّغويَّة في منتصف القرن الأول بغاية تفسير غريب القرآن والحديث أولًا، وكذلك جمع شتات اللُّغة قبل أن تفسدَ نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم؛ فكان منَ الطَّبيعي أن تُسخَّر كثير منَ الدِّراسات لخدمة تفسير غريب القرآن مثلما كانت البداية، وتستمرُّ الحركة اللُّغويَّة لهذه الغاية كلَّما استُحدِث في اللُّغة شيء، تطبيقًا ودراسة لعل العلوم اللُّغويَّة المستحدَثة تفيد من فيوضات آياته وتقتبس من مَعينه الذَّاخر وتُضيء من لُؤلؤه ودُرِّه.

وابنُ الأنباري من علماء القرن الرابع الهجري، وقد جمع آراء السَّابقين في تفسير غريب إعراب القرآن، كما أنه يجمع ـ أيضًا ـ بين آراء البصريّين والكوفيّين والخلافات فيما بينهم.

موضوع الدِّراسة والدِّراسات السابقة: سبق وأن تناول الباحثون موضوع التداخُل بين وظيفة الحال ووظيفة الصِّفة والخبر.

ورصدتْ هذه الدِّراسات( ) نقاطَ التلاقي والتشابُه( ) بين هذه الوظائف الثلاثة: (الخبر، والصِّفة، والحال)، وأوضحت هذه الدِّراسات نقاطَ الاختلاف والافتراق بين هذه الوظائف.

وركَّزت هذه الدِّراسات على الأحكام النحويَّة لهذه الوظائف الثلاثة بشكل عام؛ ولكن هذه الدِّراسة تختلف موضوعًا وعرضًا وتناولًا لموضوع التداخُل، ويتبيَّنُ هذا من خلال توضيح الدِّراسة أولًا بما تعنيه منَ التداخُل والمقصود به، واختارتِ الدِّراسة وظيفة الحال خاصَّةً وتناولتها بالعرض قديمًا وحديثًا مقارنة بين دراسة التُّراث لهذه الوظيفة ومكانتها في النظريَّات الحديثة.

مشكلة الدِّراسة وأهدافها: تُعنى الدِّراسة بموضوع التداخُل؛ تداخُل الإعراب عندما تشتبه المفردة إعرابًا وتتعدَّد وجوهها الإعرابيَّة لصلاحيتها بأن تكون حالًا، ومفعولًا لأجله، وتمييزًا، ومفعولًا مطلقًا، وسوف ترصد الدِّراسة المفردات والجُمل القرآنيَّة من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن التي تداخلت فيها وظيفة الحال إعرابًا بالوظائف الأخرى، والبحث في أسباب هذا التداخُل ومحاولة الفصل بين الإعرابات والوجوه المختلفة بترجيح بعضها إن كان قويًّا، واستبعاد البعض الآخر إن كان ضعيفًا بالاحتكام إلى التفسيرات والسِّياق الداخلي والخارجي للمفردة( ) والآراء النحويَّة والضَّوابط والأحكام التي وضعَها النُّحاة الأوائل لهذه الوظائف النحويَّة المختلفة، ومقارنة الضَّوابط التي وضعَها النُّحاة القُدامى بآراء

التوليديّين التحويليّين بالتطبيق على الآيات بالدِّراسة القديمة والدِّراسات الحديثة، وهذا يختلف عما تناولتُه الدِّراسات السَّابقة لهذا الموضوع من مقارنة نظريَّة لباب الحال والصِّفة والخبر بسرد أحكام النُّحاة في هذه الأبواب.

منهج الدِّراسة: قامتِ الدِّراسة بالوصف والتحليل؛ حيث تناولت وظيفة الحال في كُتب النُّحاة القُدامى وعرضهم لهذه الوظيفة من مدخل مقارنتها بالوظائف الأُخرى، واشتراكها وافتراقها عن هذه الوظائف التي تشترك معها في بنية الوصف، ثم قامتِ الدِّراسة بتحليل آيات منَ القرآن الكريم عرض لها كتاب البيان في غريب إعراب القرآن، اختلفت وجوهها الإعرابيَّة بين الحال والنَّعت والخبر وغيرهم منَ الوظائف بالرُّجوع إلى كُتب التفسير مستندةً على آراء المفسِّرين وأسباب النُّزول. (الحال عند النحاة)

أولًا: تعريف الحال:

عرَّف النُّحاة الحال بأنه: الوصفُ، الفضْلةُ، المنتصبُ؛ للدِّلالة على هيئة؛ نحو: "فردًا أذهبُ" و "فردًا": حال لوجود القيود المذكورة فيه" [1]؛ أي لأنه فضله وانتصبَ، ودلَّ على كيفيَّة وقوع الحدث؛ حيثُ: "أذهبُ" فعل لازم، ولا يحتاج إلى مفعول به، ووقعَ "فردًا" الحال بعد ضمير مستتر تقديره: "أنا"، والضمير معرفة والحال "فردًا" نكرة وبذلك يصح المعنى المقصود "منفردًا".

(١) شرح ابن عقيل: تحقيق،محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع،٢/ ١٠٨.

يقول النُّحاة: حقُّ الحال أن يكون وصفًا، وهو ما دلَّ على معنى وصاحبِه؛ كقائم وحسن ومضروب[١]، وإذا نظرنا إلى قيود النُّحاة التي وضعوها للحال نجد أوَّلها قيد الوصفيَّة، ولنا مع الوصف وقفةٌ؛ حيثُ إن الوصف اشتقاق صرفيٌّ له صور عديدة، فالوصف يشمل: (اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، الصِّفة المشبَّهة، اسم التفضيل).

والجدير بالذِّكر أن النُّحاة حينما تحدَّثوا عنِ الوصف لم يغفُلوا الاستعمالات المتعدِّدة للوصف؛ أي إنهم تحدَّثوا عنِ الوظيفة حينما يستعمل الوصف خبرًا، ونعتًا، وحالًا، وكذلك المصدر حينما يُستخدم حالًا، ويُستخدم مفعولًا مطلقًا، ومفعولًا لأجله، وقد جاء في شرح التصريح: "فالوصف جنسٌ يشمل الخبر والنَّعت والحال"[٢]، وقد بيَّنَ النُّحاة أن الحال فضلةٌ، والخبر عُمدةً، والنَّعت قُيِّد المنعوت فهو لازم، وهو المقصود بالذَّات، وهذا ما وضحه سيبويه أولًا ممثلًا له قائلًا: واعلمْ أن الشَّيء يُوصف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولُك: هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو، وليس من

اسمه، وذلك قولُك: هذا زيد ذاهبًا، ويُوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه؛ كقولك: هذا درهم وزنًا[٣].

فـ(الطويلُ، وذاهبًا، ووزنًا) وصفٌ، فالأولى نعت، والثانية حال، والثالثة تمييز، وسيبويه بذلك يُوضِّح لنا الوظائف الثلاثة، وهي النَّعت الملازم للمنعوت، أما الحال فهي متنقلة؛ أي إنها لا تُفيد الدَّوام، وهناك فرق تركيبيٌّ بينهم؛ فالنَّعت يُطابق المنعوت في النوع والعدد والإعراب، أما الحال فيُطابق صاحب الحال في النوع

(١) نفسه: ٢/ ١١٣.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري: تحقيق:زين الدين، دار الكتب العلمية١/ ٥٧٠.

(٣) الكتاب:.سيبويه، تحقيق:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي،ط٣، ١٩٩٨م، ٢/١١٨.

والعدد، ويختلف عنِ النَّعت في أنَّه لا يُطابق صاحبه في الإعراب ولا التعريف والتنكير، أما التمييز فإنه يوضِّح إبهامَ المُميَّز، وهو يُلازم التنكير ومنصوب، ويُشترط فيه أن يكون اسمًا.

كما يقول الرَّضى الاستراباذيُّ: "الصِّفة تُطلق باعتبارين: عامٍّ وخاصٍّ، والمراد بالعام كلُّ لفظ فيه معنى الوصفيَّة، جرى تابعًا أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو: زيد قائمٌ، وجاءني زيدٌ راكبًا؛ إذا يُقال: هما وصفان، ونعني بالخاصِّ: ما فيه معنى الوصفيَّة؛ إذ جرى تابعًا، نحو: جاءني رجل ضاربٌ"(١).

إذنِ النُّحاة قد تحدَّثوا عن مقولة الحال بأنها وصف، ويُفيد كيفيَّة حدوث الفعل؛ لذا فهو ظرف.

وقد تحدَّث الدُّكتور/ تمَّام حسَّان عنِ الصُّور والمباني الصرفيَّة للوصف كما تحدَّث عنِ الوظيفة تحت عنوان: "تعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد"(٢).

ثانيًا: الحال منتقلة ومشتقَّة:

قال النُّحاة: "الأكثرُ في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقَّة، وقد تجيء الحال غير منتقلة؛ أي وصفًا لازمًا(٣)، فالأصلُ عندهم هو الانتقال(٤)، والفرع هو الوصف اللَّازم؛ فيُحدِّدون ثلاث مسائل لغير الانتقال، كأن يكون العامل فيها مُشعرًا بتجدُّد صاحبها، وأن تكون الحال مؤكِّدة إما لعاملها وإما لصاحبها، وأن تكون في أمثلة مسموعة لا ضابطَ لها.

(١) شرح الكافية:تحقيق:عبد المنعم هريدي،دار إحياء التراث،ط١، ٢/ ٣١٢.

(٢) انظرْ: اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها:تمام حسان،٢٠٠٦، عالم الكتب العلمية،ط٥، ١٦٣.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٠٩ بتصرُّف.

(٤) جاء في شرح التصريح على التوضيح: الحال منتقلة، وهو الأصل فيها؛ لأنها مأخوذة منَ التحوُّل وهو التنقُّل لا ثابتة دائمًا... وذلك الانتقال غالب فيها لا لازم، وثابتة وذلك قليل". ١/ ٥٧٢.

أيضًا الأصل في الحال الاشتقاق[١]، والفرع هو الجمود مُؤوّلين الجمود بمشتقٍ؛ إن دلَّتِ الحالُ على سِعرٍ، وفيما دل على تفاعل، وفيما دل على تشبيه.

ثالثًا: الحال نكرة: "مذهبُ جمهور النحويين: أن الحال لا تكون إلا نكرةً، وأن ما وردَ منها معرَّفًا لفظًا فهو مُنكَّر معنى؛ كقولهم: جاءوا الجَمَّاء الغفير، وأرسلها العِراك، واجتهدْ وحدَك، وكلمتُه فاهُ إلى فِيَّ؛ فـ(الجَمَّاء، والعِرَاك، ووحدَك، وفاه): أحوالٌ، وهي مُعرَّفة لكنها مؤوَّلة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعًا، وأرسلها مُعترِكة، واجتهدْ منفردًا، وكلمْتُه مشافهةً[٢].

رابعًا: مجيء الحال مصدرًا: يقول النُّحاة: "وقد كَثُر مجيء الحال مصدرًا نكرة، ولكنَّه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيدٌ طلعَ بغتةً؛ فبغتة: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيدٌ طلع باغتًا، هذا مذهب سيبويه والجمهور"[٣].

فوقوع الحال مصدرًا على خلاف الأصل؛ إذ لا دِلالة فيه على صاحب المعنى، وهذا الخروج عنِ الأصل يسيغونه بتأويل معنى؛ أي: بتقدير الوصف المناسب.

---

(١) جاء في شرح التصريح: "مجيء الحال مشتقَّة غالب، وجامدة قليل. وذلك في عشرة مسائل: ثلاثة مسائل جامدة مؤوَّلة بمشتقٍ، وسبعة غير مؤوَّلة بمشتقٍ و أكثر العشرة أنواع وقوعًا مسألة السعر والتشبيه والمفاعلة والترتيب) ١/ ٥٧٣ بتصرُّف.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١١، كما جاء في شرح التصريح: "الحال نكرة لا معرفة، وذلك لازم؛ لأن الغالب كونها مشتقَّة وصاحبها معرفة، فالتزم بتنكيرها لئلا يُتوهَّم كونها نعتًا إذا كان صاحبها منصوبًا وحمل غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أُوِّلت بنكرة محافظةً على ما استقرَّ لها من لزوم التنكير" ١/ ٥٧٨.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١٣. وهذا مذهب الجمهور وسيبويه نصب المصدر على الحاليَّة، أما الكوفيُّون والمبرِّد والأخفش فمذهبهم النصب على المصدريَّة.

جاء في شرح التصريح: وقد جاءت مصادر أحوالًا بقلَّةٍ في المعارف؛ كـ: "جاء وحدَه، وأرسلها العِرَاك" وفيها شذوذان: المصدريَّة والتعريف، وجاءت مصادر أحوالًا بكثرة في النكرة، وفيها شذوذ واحد وهو المصدريَّة، وكان الأصل ألا تقع أحوالًا؛ لأنها غير صاحبها في المعنى(١)، ومن أوصاف الحال عند النُّحاة أنها نفس صاحبها في المعنى؛ لأنها وصف له وخبر عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المُخبَر عنه؛ فلذلك الاتِّحاد جاز: جاء زيدٌ ضاحكًا"؛ لأن الضَّاحك هو زيد في المعنى، وامتنع أن يُقال: "جاء زيد ضَحِكًا؛ لأن الضَّحك مصدر وزيد ذات، والمصدر يُباين الذَّات؛ لكنهم لما كانوا يُخبرون بالمصادر عنِ الذَّوات كثيرًا واتساعًا؛ نحو: "زيدٌ عَدلٌ" فعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنها خبر منَ الأخبار(٢).

وقد جاءت الحال مصدرًا نكرة في القرآن الكريم، مثل: قوله تعالى:{هدًى للمتقين}[البقرة: ٢]،وقوله تعالى:{وكلا منها رغدًا}[البقرة: ٣٥]، وقوله تعالى:{الذين يذكرون الله قيامًا وقعودًا}[آل عمران: ١٩١]، وقوله تعالى: {وآتوا النساء صدقاتهن نحلة}[النساء: ٤]،وقوله تعالى: {أتأخذونه بهتانًا}[النساء: ٢٠]، وقوله تعالى: {ويسعون في الأرض فسادًا} [المائدة: ٣٣]، وقوله تعالى:{وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلًا} [الأنعام: ١١٥].

خامسًا: صاحب الحال معرفة: يقول النُّحاة: حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا يُنكَّر في الغالب إلا عند وجود مُسوِّغ، كأن يتقدَّم الحال على النكرة، أو تُخصَّص النكرة بوصف أو بإضافة، أو تقع النكرة بعد نفي أو شبهه"(٣).

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٨٠.

(٢) نفسه: بتصرُّف.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١٤، وذكر ثلاث مسوِّغات أُخرى لمجيء صاحب الحال نكرة، وهي:

فالقاعدة هنا ـ أيضًا ـ تعتمد على الشَّكل؛ بأن يأتي المنصوب النكرة بعد معرفة وتكسر القاعدة عندما نُخالف هذا الشكل، "؛ ففي الحالة الأُولى من المسوِّغات: تقديم الحال على صاحبها؛ نحو: فيها قائمًا رجلٌ ولأن النعت تابع منَ التوابع، فلابُدَّ أن يتبع النَّعتُ المنعوت، ولا يجوز تقديم النَّعت على المنعوت، فحينما تقدَّم الوصفُ أُعرب حالًا، ولا يلتبس بالنَّعت فسُوِّغ تنكير صاحب الحال لأمن اللَّبس، وهذا المعيار شكلي؛ حيثُ نعتمد في إعراب "الوصف المتقدِّم" حالًا على الشَّكل.

أما الحالتان الأخريان منَ المسوِّغات، وهما: تخصيص النكرة بالوصف أو بالإضافة فهما معياران يعتمدان على المعنى؛ حيثُ إن النكرة حينما تُوصف أو تُضاف تكون معرفة في المعنى؛ نحو قوله تعالى: {فيها يفرق كل أمر حكيم* أمرًا من عندنا}[الدُّخان: ٤-٥]، ويأتي صاحب الحال نكرة، وذلك في النَّفي أو النَّهي أو الاستفهام؛ حيث بَعُدَ أن يكون المنصوب نعتًا لدخول الواو أو إلَّا، ولا تُفصل الصَّفة عنِ الموصوف، فأُعرِب المنصوب حالًا في هذه الحالات، وهي:

(١) إذا تقدَّم الحال على النَّكرة التي هي صاحب الحال.

(٢) بعد النَّكرة الموصوفة أو المُضافة.

(٣) إذا فُصِل بين الحال وصاحبِها بحرف نفي أو نهي أو استفهام.

وكلُّ هذه الحالات لأمن اللَّبس وعدم تداخُل الحال بالنَّعت أو الخبر.

سادسًا: الحال في الجملة الاسميَّة:

أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو؛ وذلك لأن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهُّم أن هذه الجملة نعت للنكرة؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو.

أن تكون الحال جامدة؛ وذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل.

أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصحُّ أن تجيء الحال منها.

وهي التي يُسمِّيها النُّحاة "الحال المؤكِّدة لمضمون الجملة، نحو: "زيدٌ أخوك عطوفًا، وأنا زيدٌ معروفًا" وشرطُ الجملة أن تكون اسميَّة وجزآها معرفتان جامدان(١).

فيقول النُّحاة: (عطوفًا، ومعروفًا) حالان، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير في الأول: أَحُقُّه عطوفًا"، وفي الثاني: "أَحَقُّ معروفًا"(٢).

يقول المُبرِّد: إنه لا يجوز النَّصب على الحال في الجملة الاسميَّة بدون تقدير فعل أو ما في معناه، فيقول: ولو قلتَ: زيدٌ أخوك قائمًا، وعبدُ الله أبوك ضاحكًا، كان وذاك أنه ليس ها هنا فعل ولا معنى فعل، ولا يستقيم أن يكون (أباه) في حال ولا يكون أباه في حال أُخرى، ولكنَّك إن قلتَ: زيدٌ أخوك قائمًا، فأردتَ أُخوَّة الصداقة وأُبوَّة التبني جاز؛ لأنه في معنى فعل، كأنك قلتَ: زيد يؤاخيك قائمًا، وعبدُ الله يتبنَّاك ضاحكًا، فعلى هذا يستقيم ويمتنع"(٣).

إذنِ الأصل في جملة الحال أن تكون على الشكل التالي:

فعل + فاعل+ (مفعول) + حال.

وإذا لم يتواجد الفعل يُقدَّرونه وإلا فلا يُجيزون الفرع، وهذه الحالة في التأويل والتقدير والإجازة مثل الحالة التي يُوجد فيها ما في معنى الفعل كالتنبيه والإشارة.

يقول سيبويه: "وأما النَّصب فقولُك: (هذا الرجلُ منطلقًا)، جعلتَ (الرجل) مبنيًا على (هذا) وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك: (هذا عبد الله منطلقًا)، فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصبُ على أنه مفعول فيها؛ لأن

(١) انظرْ: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٤ بتصرُّف.

(٢) نفسه : ٢/ ١٢٤.

(٣) المقتضب:المبرد، تحقيق:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، ٤/ ١٦٨ بتصرُّف.

المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويكون فيه معنى التنبيه والتعريف، ويحول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يحول الفاعل بين الفعل والخبر(١).

فهذه الحالة يُجيزها النُّحاة على أن اسم الإشارة المبتدأ ينصبُ الحال؛ لأنه يُشبه الفعلين (أُنبِّه) و (أُعرِّف) في قدرتهما على نصب الحال، بالإضافة إلى وجود شَبهٍ كُلي بينهما؛ إذ يفصل بين كلٍّ منهما عنصر آخر، الفاعل في الجملة الفعليَّة والخبر في الجملة الاسميَّة.

سابعًا: الحال جملة:

وموضع الحال تجيء جملة كـ "جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحْلَه"(٢)

وكما تجيء وظيفة الحال بالمفرد، تقع ـ أيضًا ـ بالجملة يقول ابنُ عقيل: "الأصل في الحال والخبر والصِّفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر والصِّفة"(٣).

ولكن السُّؤال هنا: هل أيَّة جملة يصحُّ أن تقع موقع الحال؟ ولِمَ؟

يَشترط النُّحاة في الجملة التي تقع حالًا أربعةَ شروط(٤):

١- أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إما الواو، وإما الضمير، وإما هما معًا لتقوية الرَّبط.

٢- أن تكون الجملة خبريَّة؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائيَّة(١).

(١) الكتاب: ٢/ ٨٧.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٤.

(٣) نفسه.

(٤) مرجع سابق، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٠٨.

٣- ألَّا تكون جملة الحال تعجُّبيَّة.

٤- ألَّا تكون مُصدَّرة بعلم استقبال، وذلك نحو: "سوف" و "لن"، وأدوات الشَّرط؛ لأن الغرض منَ الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وذلك يُنافي الاستقبال.

تلك هي الصُّور التي يُجيزها النُّحاة في الجملة التي تقع حالًا؛ وذلك لأسباب: أن الحال خبر في المعنى أو زيادة في الخبر كما يقولون، فلا بُدَّ أن تكون جملة الحال خبريَّة، ولا يصحُّ أن تقع إنشائيَّة ولا تعجُبيَّة ولا مُصدَّرة بحرف استقبال؛ حيث إن الحال يُضارع زمن الفعل الأصلي في الجملة؛ أي يُزامنه، وهذا مفهوم من تسميته بالحال الذي يدلُّ على الزَّمن الحاضر لا الماضي ولا المستقبل، فهنا الشكل ارتبط بالمعنى؛ فبناءً على المعنى أجاز النُّحاة صورًا ولم يُجيزوا صورًا أُخرى، وهذه الشُّروط خاصَّةٌ بجملة الحال لمعناها ولا تلزم هذه الشُّروط جملة الخبر ولا جملة الصِّفة؛ فيصحُّ الإخبار والوصف بالماضي، والمستقبل، والشَّرط، والإنشاء.

وربما يكون هذا التزامُن الذي بين الحال والفعل الأصلي في الجملة هو الذي يتحكَّم في بقية ضوابط النُّحاة للجملة التي تقع حالًا؛ كالاكتفاء بالضمير أو الواو.

يقول النُّحاة: الجملة الواقعة حالًا إن صُدِّرت بمضارع مُثبتٍ لم يَجزْ أن تقترن بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير.

وذلك لقوَّة الترابُط بين الجملتين: جملة الحال والجملة الأصليَّة؛ فالتزامُن بينهما يُغني عن زيادة ربط، والواو زيادة ربط؛ لذلك أجازوا الواو والضمير أحدهما أو هما معًا في الأشكال الأخرى؛ كوقوع الحال بالجملة الاسميَّة أو الفعليَّة التي

---

(١) جاء في شرح التصريح: "الحال قيدٌ، والقيود تكون ثابتة مع ما قُيِّد بها، والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللَّفظ ويزول بزواله، فلا يصلح للقيد، ولهذا لم يقع الإنشاءُ شرطًا ولا نعتًا. (٦٠٩/١).

فعلها مضارع منفي أو ماض مثبت أو منفيّ؛ وذلك لتقريبها منَ الحال وزيادة ربط لها بالجملة الأصليَّة.

وما خالف هذه الصُّور أُوِّل بتقدير محذوف؛ كتقدير مضمر محذوف بعد الواو حينما يجيء المضارع المُثبت مسبوقًا بالواو.

يقول النُّحاة: فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك، مثل: جاء زيدٌ ويضحكُ " أُوِّل على إضمار مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ، وذلك نحو قولهم: "قُمتُ وأصُكُّ عَينَه" والتقدير: وأنا أصُكُّ"(١).

إذنِ الصِّيغ الصرفيَّة التي تشغل وظيفة الحال هي:

١- الصِّفات. ٢- المصادر.

٢- الظَّرف. ٤- الجار والمجرور.

٥- الجملة (اسميَّة/ فعليَّة).

ثامنًا: علاقة الحال بعاملها وصاحبها.

- العلاقة بين الحال وعاملها:إن الحال مربوط بالفعل عن طريقين: ارتباط عمل (تعدية كالمفعول به)، وارتباط معنى (تخصيص للفعل).

ويصحُّ لنا أن نقول: (العلاقةُ بين الحال وعاملها).

(١) علاقة تعدية. (٢) علاقة تزامُن.

أما عن علاقة التَّعدية فنجدها في قول سيبويه: "إنَّما جاز تعدِّي الفعل إلى الحال، وإن كان الفعل لا يتعدَّى إلى مفعول، كما يعمل غير الفعل في "عشرون درهمًا" ونحوه "ولي مثلُه رجلًا"، ولم يكن الفعل في تعدِّيه إلى الحال بأضعفَ من

(١) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٢٥ بتصرُّف.

عمل العشرين في التمييز؛ لأن الفعل يتعدى إلى الظروف والمصادر، وليس كذلك العشرون"[١].

والتَّعدية عند النُّحاة في أصل اللُّغة التجاوز، والمتعدِّي منَ الأفعال عند النُّحاة ما جاوز فاعله (أو ما يُنزَّل منزلته) إلى غيره منَ المعمولات أو المحلَّات؛ فالتعدِّي في معناه الواسع يعني . فيما يعنيه . تعدِّي كل فعل إلى المفاعيل الأربعة التي اعتبروا أن كلَّ فعل يعمل فيها، وهي المصدر، وظرف المكان، وظرف الزَّمان، والحال[٢].وأما عن علاقة التزامُن فنجدها في تشبيه الحال بالمفعول فيه (ظرف الزَّمان خاصةً) والظُّروف أزمنة،فعلاقة التزامُن والتخصيص نجدها في كثير من كلام النُّحاة:

بداية من سيبويه: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب، وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول".ثم شرح السِّيرَافي: "أن الحال إنما هي وصف من أوصاف الفاعل والمفعول في وقت وقوع الفعل؛ كقولك: "قام زيدٌ ضاحكًا"؛ أي: وقع فعلُه في الحال التي هو موصوف فيها بضاحك"[٣].

وفي قول الرَّضى الاستربادِيّ: "إن مقصود المجيء بالحال تخصيصُ وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال؛ فمعنى قولك: جاءني زيدٌ راكبًا: أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقعٌ وقت الرُّكوب الذي هو مضمون الحال[٤] كما يقول، ويقولون: المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور"[٥].

(١) شرح الكتاب: ١/ ٢٩٥.

(٢) المعجم العربي: الفاسي الفهري:الدار البيضاء ،دار توبقال،ط٢، ١٩٩٩م، ١٣١.

(٣) شرح الكتاب: ١/ ٢٩٢.

(٤) شرح الكافية: ٢/ ٧٦.

(٥) نفسه: ١/ ٢٠١.

فالمعنى المُستفاد منَ الحال يلازم معنى الفعل لزوم الملابسة أو الاقتران؛ فوجود معنى حدث الحال يقترن بوجود معنى الحدثية في الفعل، ويعني هذا أنها تفيد تخصيصًا له، وقرينة المُلابسة أو الاقتران هي قرينة معنويَّة تفصله عن قرينة التفسير التي هي في التمييز(١).

إذنِ الحالُ قيدٌ للحدث وقيدٌ في الزَّمن؛ فحدث الفعل ليس مطلقًا بل هو مقيَّد في الزَّمن بالحال أي بحدث آخر، وهو المفهوم من هيئة الحال؛ فمجيء زيد ـ وهو الحدث الأصلي في الجملة ـ مقيَّد في الزَّمن بحدث الرُّكوب المفهوم منَ الحال "راكبًا".

وهذا الاقتران الحدثي هو ما أوضحه جيِّدًا الدُّكتور/ تمَّام حسَّان في تفريقه بين معنى الظرفيَّة التي هي الاحتواء ومعنى الظرفيَّة التي هي الاقتران.

وفي تعلُّق الحال بمضمون الجملة نجد القول: "إن الغرض منَ الحال (المفردة أو الجملة) في تفسير كلام النُّحاة هي التقييد؛ ولذا فإن تعلُّقها ليس بالاسم فحسب بل بالاسم مع فعله، أو بمضمون الجملة؛ ولذا يمكن أن يُقال: إن تبعيَّة الحال بنوعيها تبعيَّة جُمليَّة، وهذا يختلف مع الغرض منَ النَّعت اختلافا كُليًّا؛ لأن الغرض منَ النَّعت الإيضاح أو البيان أو التخصيص؛ ولذا فإن تعلُّقه يكون بالاسم الذي يصفُه ليوضحه أو يُخصِّصه، ومن ثَمَّ يمكن أن يُقال: إن تبعيَّة النَّعت (بنوعيه) تبعيَّة إفراديَّة(٢).

- العلاقة بين الحال وصاحبها:

(١) علاقة تلازُم وجودي: لا بُدَّ للحال أن يكون لها صاحبٌ مذكور في الجملة يسبقُها وإلا فلا وجودَ للحال، يقول السِّيرَافي: "الحال لا تقوم بنفسها منفردةً

(١) ظواهر تركيبيَّة في مقابسات أبي حيَّان: ١٥٦ بتصرُّف.

(٢) نفسه: ١٥٨ بتصرُّف.

عنِ الأسماء التي هي حال منها.. لا تقول: "ضربتُ قائمةً" وتنصب قائمةً على الحال، وأنت تُريد: "ضربتُ هندًا قائمةً"(١).

(٢) علاقة الحال بصاحبها علاقة تلاصُق: فالحال تلي مباشرةً الاسم التي هي حالٌ منه، فلا تتقدَّم عليه ولا تتأخَّر عنه بفاصل يفصلها عنه. يقول ابن يَعِيشَ: "لا بُدَّ من تلاصُق الحال مع صاحبها" "ضربتُ زيدًا قائمًا"، وذلك أنك إذا جعلت الحال منَ التَّاء (ضربْتُ) وجب أن تُلاصقه؛ فتقول: "ضربْتُ قائمًا زيدًا" فإذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تُلاصقه لم يَجُز ذلك لِما فيه منَ اللَّبس إلا أن يكون السَّامع يعلمه كما تعلمه، وإن كان غير معلوم لم يَجُز وكان إطلاقه فاسدًا، وقد تكون الحال منهما معًا (الفاعل والمفعول)، فإن كانتا متَّفقتين نحو: قائم وقائم، أو ضاحك وضاحك، فأنت مخيَّر إن شئتَ فرَّقتَ بينهما، فقُلتَ: ضربتُ زيدًا قائمًا، تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول، ولا تُبالي أيُّهما جعلتَ للفاعل؛ لأنه لا لبسَ في ذلك(٢).

(٣)علاقة التطابُق في النَّوع والعدد: حينما جعل النُّحاة الحال وصفًا للفاعل أو المفعول في الجملة، فإن هذا إعلام بالتبعيَّة أو الوصفيَّة؛ ولكنها ليست بالتبعيَّة المطلقة أو الوصفيَّة المطلقة، فالتبعيَّة هنا جزئيَّة في النوع والعدد فقط، لا في التعريف والتنكير ولا في الإعراب أيضًا.

يقول سيبويه: "تتطابُق الحال الحقيقيَّة مع صاحبها في التذكير والتأنيث لكونها جارية مجرى الصِّفة"(٣)، وكذلك قولهم: "وكون الحال خبرًا في الحقيقة"(٤)،فالخبر لا بُدَّ أن يُطابِق المبتدأ في النَّوع والعدد.

---

(١) شرح الكتاب: ١/ ٢٩٣.

(٢) شرح المفصَّل: ابن يعيش: تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد:١/ ٢/ ٣٧٣.

(٣) الكتاب: ٢/ ٤٩.

(٤) الكتاب: ٢/ ٨٨، ودلائل الإعجاز:عبد القاهر الجرجاني: ١٥٦.

كما يقول ابنُ هشام: "إن الحال مع صاحبها تجري مجرى الخبر للمبتدأ، أو الصِّفة للموصوف"(١)، وكذلك أقوال آخرين: "الحال وصفٌ في المعنى؛ لذا اشترطوا فيه الشُّروط الأساسيَّة للتطابُق بين الوصف والموصوف"(٢).

وهذه البنية تُعطيه صلاحيَّة الانطباق على ذي الحال؛ إذ لا يقوم الوصف بنفسه، بل هو ما كان قائمًا بغيره، والأصل في الحال المُسمَّاة بالحقيقيَّة عند النحاة أن تُطابِق صاحبها وجوبًا في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، وهذا غالب في الحال؛ فهي بذلك تُوافق النَّعت المُسمَّى بالحقيقي الذي يجري مَجرى نعوته في حال جرى الحال على صاحبها(٣).

(٤) المخالفة بين الحال وصاحبها في التعريف والتنكير: يقول سيبويه: "وألزموا (العرب) صفةَ النَّكرةِ النكرةَ، كما ألزموا صفة المعرفةِ المعرفةَ، وأرادوا أن يجعلوا حال النَّكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها"(٤)؛ أي لأن الحال وصفٌ، فحتَّى لا يلتبس الحال بالنَّعت فلا بُدَّ من أن يكون نكرةً، أو في تأويل النَّكرة؛ لأن صاحب الحال معرفة، ويقول ابن عقيل: "الأصلُ في الحالِ أن يكون نكرةً، فإذا جاءت في كلامٍ ما من كلام العرب معرفة، فهي بغير تردُّد – عند جمهور البصريّين – في تأويل النَّكرة"(٥)، ويقول السيوطيُّ: "وعلَّة وجوب تنكير الحال عند النُّحاة هي أنها خبرٌ في المعنى، وأصلُ الخبر التنكير؛ فتكون الحال شبيهةً بالخبر، وصاحبها

(١) أوضح المسالك:تحقيق: أحمد بن إبراهيم المغيني، دار ابن القيم،ط١، ٢/ ٣٠٥.

(٢) قرينة المطابقة في النَّحو العربي: ١٦١.

(٣) الحال في الجُملة العربيَّة: ٣٦٦.

(٤) الكتاب: ٢/ ١١٣.

(٥) شرح ابن عقيل: ٢/ ١١١.

شبيهٌ بالمبتدأ"[1].كما يقول الأزهريُّ: "وصاحب الحال كالمحكوم عليه، وحقُّ المحكوم عليه أن يكون معرفةً؛ لأن الحكم على النَّكرة لا يُفيد غالبًا[2].

الخاتمة والنتائج

من خلال الدِّراسة التي قدَّمها البحث عن وظيفة الحال عند النحاة نجد أن:

١- تسمية الحال بالظَّرف مشتركة في الدِّراستين القديمة والحديثة؛ حيث شبَّهها سيبويه ومن تبعه منَ النُّحاة بالظَّرف . أو المفعول فيه، وهذا يدلُّ على أن قواعدهم كانت تُبني على التعمُّق في المعنى وليس فقط التقعيد الشَّكلي للأبواب النحويَّة، ثم جاءتِ الدِّراسات الحديثة لتشمل وظيفة الحال ضمن مجموعة منَ الوظائف أطلقت عليها الظُّروف أو المكمِّلات واللَّواحق؛ حيث أطلقوا على وظيفة الحال الظَّرف الحالي، وهو أحد مجموعة منِ المنصوبات ميَّزوا بينهم بمجموعة منَ الفروق الدِّلاليَّة.

٢- كانت دراسة النُّحاة القُدامى لوظيفة الحال دراسةً متوسِّعةً، اشتملت على جميع المسائل المتعلِّقة بالحال بالوصف الشَّكلي والتحليل المعنويّ لهذه الوظيفة مقارنة بينها وبين الأبواب الأخرى منَ المنصوبات ومما اشترك معها في أمور أُخرى كالنَّعت والخبر.

٣- كما اختلفت آراء النُّحاة القُدامى في أبواب النَّحو عامَّةً، وهذا الموضوع خاصَّةً؛ ممَّا أدَّى إلى القول بعدم ضبط القاعدة النحويَّة عند القدماء، أيضاً قدِ اختلفتِ النظريَّات الحديثة كثيراً؛ فقد يأتي أحد المحدَثين بنظريَّة وسُرعان ما يأتي آخرُ بنقضها، فلننظرْ في بعض القضايا لنُدلل على ذلك.

---

(١) همع الهوامع: ١/ ٢٤٠.

(٢) شرح التصريح: ١/ ٣٧٥.

٤- تشابه أدوات البحث والتفسير عند القدماء والمحدثين؛ حيث اعتمد النحاة القدامى على التركيب كوسيلة للتأكد من صحة الحكم الإعرابي، و عدم صحته.